

العنف الأسري ضد المرأة: الطالبة الجامعية نموذجاً

دراسة ميدانية على عينة من طالبات كلية الآداب والعلوم – المارج

أحلام المديرة فرج نازو^{1*}، حنان المديرة فرج نازو²

¹ علم الاجتماع، الآداب والعلوم - توكرة، جامعة بنغازي، ليبيا

² باحث في مجال علوم التربية وعلم النفس

ahlaam.basheer@uob.edu.ly

Domestic Violence Against Women: University Female Students as a Model A Field Study on a Sample of Female Students at the Faculty of Arts and Sciences – Al-Marj

Ahlaam Al- Mudeer Faraj Nazo^{1*}, Hanan Al-Mudeer Faraj Nazo²

الملخص:

يُعد العنف الأسري ضد المرأة من القضايا الاجتماعية الخطيرة التي تمثل انتهاكاً صريحاً للحقوق الإنسانية، وتترك آثاراً عميقة على الفرد والأسرة والمجتمع، وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما تطال فئة الفتيات الجامعيات لما لهذه المرحلة العمرية من حساسية في بناء الشخصية والتكوين الاجتماعي والنفسي، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز أشكال العنف الأسري التي تتعرض لها الفتاة الجامعية، وقياس حجم وتكرار هذا العنف، والكشف عن خصائص المرأة المعنفة ومتركي العنف، إضافة إلى تحليل العلاقة بين العنف الأسري وبعض المتغيرات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وطبقت أداة الاستبيان على عينة عشوائية نسبية طبقية بلغت حجمها (121) طالبة من إجمالي طالبات كلية الآداب والعلوم بمدينة المارج خلال العام الجامعي (2016-2017) والذي بلغ عددهن (2609) طالبة، وقد توصلت الدراسة إلى أن العنف الأسري ضد الفتاة الجامعية ظاهرة قائمة ومتعددة الأشكال، وتتأثر بدرجة واضحة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة، الأمر الذي يبرز ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي، وتفعيل الأطر القانونية والوقائية للحد من هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: العنف الأسري، المرأة، الفتاة الجامعية، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية، المجتمع الليبي.

Abstract:

Domestic violence against women is considered a serious social issue that constitutes a clear violation of human rights. It has profound effects on the individual, the family, and society as a whole. The severity of this phenomenon increases when it affects university female students, given the sensitivity of this stage in shaping personality and social and psychological development. This study aims to identify the most prominent forms of domestic violence experienced by university female students, measure its extent and frequency, and examine the characteristics of both abused women and perpetrators. It also seeks to analyze the relationship between domestic violence and certain social and economic variables. The study adopts a descriptive correlational approach, utilizing a social survey method based on a sample. A questionnaire was administered to a stratified random sample consisting of (121) female students out of a total population of (2609) students enrolled in the Faculty of Arts and Sciences in Al-Marj during the academic year (2016-2017). (The findings indicate that domestic violence against university female students is an existing and multifaceted phenomenon, significantly influenced by social and economic factors within the family. This highlights the necessity of enhancing community awareness and activating legal and preventive frameworks to reduce this phenomenon.

Keywords: Domestic violence, women, university female students, social factors, economic factors, Libyan society.

أولاً: المقدمة:

تُعدّ ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة من الظواهر الاجتماعية المركّبة التي تعكس اختلالات بنيوية في البناء الأسري وأنماط العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، إذ ترتبط هذه الظاهرة بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في توزيع الأدوار داخل الأسرة، وتعيد إنتاج علاقات القوة والهيمنة بين أفرادها. ولم يعد العنف الأسري يُنظر إليه بوصفه شأنًا خاصاً أو مسألة عائلية مغلقة، بل أصبح قضية اجتماعية تستدعي الدراسة والتحليل لما تتركه من آثار سلبية على المرأة والأسرة والمجتمع ككل. وقد أظهرت الأدبيات السوسيولوجية أن العنف ضد المرأة يتخذ أشكالاً متعددة، لا تقتصر على العنف الجسدي فحسب، بل تمتد لتشمل العنف النفسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي أشكال غالباً ما تكون أقل وضوحاً وأكثر قبولاً اجتماعياً، مما يجعلها مستمرة ومسكوتاً عنها في كثير من الأحيان، كما تشير هذه الأدبيات إلى أن استمرار العنف داخل الأسرة يرتبط بثقافة اجتماعية تُضفي الشرعية على بعض الممارسات العنيفة، وتُبررها بوصفها أساليب للضبط أو التأديب.

وفي المجتمع الليبي، تكتسب دراسة العنف الأسري ضد المرأة أهمية خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الأسرة الليبية خلال العقود الأخيرة، والتي انعكست على طبيعة العلاقات الأسرية، وأنماط التنشئة الاجتماعية، وأدوار المرأة داخل الأسرة والمجتمع، كما أسهمت بعض العوامل، مثل الضغوط الاقتصادية، واتساع حجم الأسرة، وضعف الوعي الاجتماعي بحقوق المرأة، في تهينة بيئة قد تُسهّم في بروز مظاهر العنف الأسري واستمراره.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الليبي من منظور سوسيولوجي تحليلي، من خلال دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الطالبات الجامعيات، بهدف الكشف عن أنماط العنف التي يتعرضن لها داخل الأسرة، وتحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذه الظاهرة، بما يساهم في تعميق الفهم العلمي لها، وتوفير قاعدة معرفية يمكن الاستناد إليها في وضع سياسات وبرامج اجتماعية وقائية.

ثانياً: تحديد مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في انتشار ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة داخل المجتمع الليبي، ولا سيما بين فئة الطالبات الجامعيات، في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذه الفئة بوصفها وحدة تحليل اجتماعي مستقلة، على الرغم من تعرضها لأشكال متعددة من العنف داخل الأسرة. ويلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة ركّزت على المرأة المتزوجة، في حين ظلّ العنف الموجه إلى الفتيات والطالبات داخل الإطار الأسري أقل حضوراً في البحث العلمي.

كما تتمثل المشكلة في قصور التحليل السوسيولوجي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بظاهرة العنف الأسري، حيث اكتفت بعض الدراسات بالوصف العام للظاهرة دون التعمّق في تفسيرها في ضوء البنية الاجتماعية للأسرة، وعلاقات السلطة داخلها، وأنماط التنشئة الاجتماعية السائدة.

وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما أكثر أنماط العنف انتشاراً ضد مفردات عينة الدراسة؟ وما دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي؟ وما أبرز خصائص الأسر التي ينتشر بها العنف ضد المرأة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. التعرف على أبرز أنماط العنف الأسري التي تتعرض لها المرأة داخل الأسرة الليبية، وبخاصة الطالبات الجامعيات.
2. تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي تشهد ممارسات عنف ضد المرأة.
3. الكشف عن طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ونوع وتكرار العنف الأسري ضد المرأة.
4. تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في الحد من ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة من منظور اجتماعي وقائي.

رابعاً: مفاهيم الدراسة:

1. مفهوم العنف: يُعدّ العنف من المفاهيم الاجتماعية المركبة التي يصعب حصرها في تعريف واحد، نظراً لتعدد أشكاله وسياقاته الاجتماعية. ويُعرّف العنف بأنه كل سلوك أو فعل ينطوي على استخدام القوة المادية أو المعنوية، أو التهديد بها، ويؤدي إلى إلحاق أذى جسدي أو نفسي أو اجتماعي بالفرد، سواء كان هذا الأذى مباشراً أو غير مباشر، ويرتبط العنف في التحليل السوسيولوجي بعلاقات القوة غير المتكافئة داخل المجتمع، حيث يُمارس من قبل طرف يمتلك سلطة اجتماعية أو رمزية على طرف آخر أضعف منه، (حسين، 2007).

ويشير بعض الباحثين إلى أن العنف لا يقتصر على الأفعال الجسدية الظاهرة، بل يشمل أيضاً أنماطاً غير مباشرة مثل الإهانة، والتهديد، والإقصاء، والتحكم في السلوك، وهي ممارسات قد تكون أكثر شيوعاً وأقل إثارة للانتباه داخل البناء الاجتماعي، لكنها لا تقل خطورة في آثارها (رمزي، 2000).

2. مفهوم الأسرة: تُعرّف الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية أساسية تقوم على روابط الزواج أو القرابة، وتشكّل الإطار الأول الذي تتم فيه عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يكتسب الفرد من خلالها القيم والمعايير وأنماط السلوك السائدة في المجتمع. وتؤدي الأسرة وظائف اجتماعية متعددة، من أبرزها التنشئة، والضبط الاجتماعي، والدعم العاطفي، والحماية، (غانم، 2005).

وفي التحليل السوسيولوجي، لا تُعدّ الأسرة مجرد تجمع بيولوجي، بل بناء اجتماعي تحكمه علاقات سلطة وأدوار اجتماعية متميزة، قد تؤدي في بعض الحالات إلى اختلال التوازن بين أفرادها، وظهور أنماط من السيطرة أو العنف داخلها، خاصة في المجتمعات التي تتسم بسيادة البناء الأبوي، (المحمدي، 2008).

3. مفهوم العنف الأسري: العنف الأسري هو أحد أشكال العنف الاجتماعي الذي يحدث داخل إطار الأسرة، ويمارسه أحد أفرادها ضد فرد آخر، مستفيداً من علاقات القرب والسلطة التي تميّز البناء الأسري. ويشمل هذا النوع من العنف ممارسات جسدية ونفسية واجتماعية واقتصادية، ويتميّز بكونه يحدث في نطاق خاص، مما يساهم في استمراره وصعوبة الكشف عنه، (الدوي، ب ن).

ويؤكد عدد من الباحثين أن العنف الأسري يُعدّ انعكاساً لاختلال وظائف الأسرة، وضعف آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، حيث تتحول الأسرة من فضاء للحماية إلى بيئة لإعادة إنتاج العنف، (رمزي، 1999).

4. مفهوم العنف الأسري ضد المرأة: يُقصد بالعنف الأسري ضد المرأة كل فعل أو سلوك يصدر عن أحد أفراد الأسرة تجاه المرأة، ويترتب عليه أذى جسدي أو نفسي أو اجتماعي أو اقتصادي، ويستند غالباً إلى ميراث ثقافية واجتماعية تُكرّس التمييز بين الجنسين وعدم التكافؤ في القوة داخل الأسرة. ويُعدّ هذا النوع من العنف من أكثر أشكال العنف انتشاراً، نظراً لارتباطه بالبنية الاجتماعية الأبوية التي تمنح الرجل سلطة اجتماعية أكبر داخل الأسرة، (رمزي، 2000).

كما تشير بعض الدراسات إلى أن العنف ضد المرأة لا يُمارس دائماً بصورة مباشرة، بل قد يتخذ أشكالاً رمزية أو نفسية، مثل التقليل من الشأن، أو التهديد، أو الحرمان من الحقوق، وهي ممارسات غالباً ما يتم تطبيعها اجتماعياً، مما يجعل المرأة تتقبلها أو تصمت عنها، (صابر، 2012).

خامساً: الدراسات السابقة:

1. دراسة صفوت، فرج إبراهيم، وهبة إبراهيم (1999) هدفت الدراسة إلى التعرف على إدراك العنف ضد المرأة لدى عينات من النساء في مجتمعات عربية مختلفة، واعتمدت المنهج الوصفي المقارن. وأظهرت النتائج وجود اختلافات في إدراك العنف تبعاً للخلفية الثقافية والاجتماعية، مع اتفاق العينة على شيوع العنف النفسي بوصفه النمط الأكثر انتشاراً (صفوت، 1999).

2. دراسة رمزي، ناهد، وسلطان، عادل (1999) تناولت هذه الدراسة العنف ضد المرأة من خلال مقارنة رؤى النخبة والجمهور العام، واعتمدت المنهج الوصفي، وأكدت النتائج أن الأعراف الاجتماعية تسهم في تبرير بعض أشكال العنف، وأن الصمت الاجتماعي يُعدّ عاملاً رئيساً في استمرارية الظاهرة (رمزي، 1999).

3. دراسة رمزي، ناهد، وسلطان، عادل (2000) ركزت هذه الدراسة على العنف ضد المرأة من منظور اجتماعي، وسعت إلى تحليل أنماطه ومبرراته الثقافية. وأكدت النتائج أن المجتمع يسهم في شرعنة بعض أشكال العنف من خلال الأعراف والتقاليد، مما يؤدي إلى استمرار الظاهرة وتوارثها اجتماعياً (رمزي، 2000).

4. دراسة زيد، أحمد وآخرون (2002) هدفت الدراسة إلى توضيح مناهج البحث الاجتماعي في تحليل الظواهر الاجتماعية، ومن ضمنها العنف الأسري، واعتمدت المنهج المسحي. وأشارت النتائج إلى أهمية الربط بين التحليل الكمي والتفسير الاجتماعي لفهم الظواهر المركبة كالعنف الأسري (زايد، 2002).

5. دراسة حسين، طه عبد العظيم (2005) سعت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم العنف من منظور نفسي-اجتماعي، مع التركيز على أسبابه الاجتماعية وأنماطه المختلفة. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وأظهرت النتائج أن العنف يرتبط بعلاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة، وأن بعض الممارسات العنيفة يتم تطبيعها اجتماعياً بوصفها سلوكاً مشروعاً (حسين، 2007).

6. دراسة المحيميد، علي محمد عبد العزيز (2008): تناولت هذه الدراسة ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي، واعتمدت على الدراسة الميدانية، وأظهرت النتائج أن العنف يرتبط بدرجة كبيرة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل ضعف الوعي الأسري والضعف المعيشية، وأكدت الدراسة أن الثقافة الاجتماعية تلعب دوراً في تبرير بعض أشكال العنف، كما تفسر زيادة معدلات العنف ضد المرأة في المجتمع بوجه عام (المحيميد، 2008).
7. دراسة الدويبي، عبد السلام بشير (2009): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مظاهر العنف العائلي في المجتمع الليبي، مع التركيز على أبعاده السلبية وسبل الوقاية منه، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت النتائج إلى أن العنف الأسري يُعدّ ظاهرة اجتماعية متنامية ترتبط بثقافة المجتمع وأنماط التنشئة الاجتماعية، وأكدت الدراسة أن ضعف الوعي الاجتماعي يسهم في استمرار العنف داخل الأسرة (الوي، ب ن).
8. دراسة صابر، أحمد ممدوح (2012) هدفت الدراسة إلى التعرف على أشكال العنف الأسري الموجّه ضد المرأة وعلاقته بمهارات تأكيد الذات، واعتمدت المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن العنف النفسي أكثر شيوعاً من العنف الجسدي، وأن ضعف مهارات تأكيد الذات لدى المرأة يزيد من احتمالية تعرضها للعنف (صابر، 2012).
9. دراسة مسعود، سلطنة، والمصراقي، عبدالله (2013): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأبعاد الاجتماعية للعنف العائلي، واتخذت من الطالبة الجامعية نموذجاً للتحليل، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي (المصراقي، 2013). وتوصلت نتائجها إلى أن العنف النفسي والاجتماعي يُعدّ من أكثر أنماط العنف انتشاراً داخل الأسرة، كما أشارت إلى وجود علاقة بين بعض الخصائص الأسرية، مثل حجم الأسرة ومستوى تعليم الوالدين، وبين تعرض الطالبة للعنف العائلي.

سادساً: الفجوة البحثية

- في ضوء ما سبق، تتجلى الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدّها في الجوانب الآتية:
1. ندرة الدراسات الليبية التي تناولت العنف الأسري ضد المرأة من منظور سوسيولوجي تحليلي معمّق.
 2. قلة الدراسات التي ركّزت على الطالبات الجامعيات بوصفهنّ فئة اجتماعية تتعرض لأشكال متعددة من العنف داخل الأسرة.
 3. ضعف الربط بين العنف الأسري والبنية الاجتماعية للأسرة، وعلاقات السلطة والأدوار الاجتماعية داخلها.
 4. وانطلاقاً من هذه الفجوة، تأتي الدراسة الحالية لتقديم معالجة سوسيولوجية تحليلية لظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الليبي، بالتركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها، بما يسهم في إثراء الأدبيات الاجتماعية وتقديم رؤية علمية أعمق للظاهرة.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم العنف وإشكالية تعريفه

يُعد مفهوم العنف من المفاهيم المركبة التي يصعب ضبطها بتعريف واحد جامع، نظرًا لتعدد زوايا تناوله واختلاف الأطر النظرية والثقافية التي يُفسَّر من خلالها. ففي المدلول اللغوي، يرتبط العنف بالقسوة وغياب الرفق، ويُقابل اللين والاعتدال في السلوك. أما من المنظور الاجتماعي، فيُعرَّف العنف بوصفه استخدامًا غير مشروع للقوة أو التهديد باستخدامها بقصد إلحاق الأذى بالآخرين، سواء كان هذا الأذى جسديًا أو نفسيًا أو ماديًا.

ويُميز عدد من الباحثين بين مفهومي العنف والعدوان، حيث يُنظر إلى العدوان على أنه ميل أو استعداد كامن لدى الفرد، بينما يُعد العنف السلوك الظاهر والمباشر لهذا الميل عندما يتحول إلى فعل ملموس داخل التفاعل الاجتماعي (رمزي، 2000). كما يختلف العنف عن الجريمة من حيث الاتساع، إذ لا يُجرَّم كل عنف قانونيًا، في حين تُعد الجريمة شكلاً من أشكال العنف الذي نص القانون صراحةً على تجريمه وفرض عقوبة عليه، وهو ما يبرز أهمية البعد الاجتماعي والثقافي في تحديد حدود العنف داخل الأسرة.

2: العنف الأسري ضد المرأة

يُقصد بالعنف الأسري ضد المرأة كل سلوك عمدي يصدر من أحد أفراد الأسرة تجاه المرأة داخل الإطار الأسري، ويترتب عليه إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي بها، ويُمارس خارج الحدود المشروعة اجتماعيًا وقانونيًا (غانم، 2005)، ولا يقتصر هذا العنف على الزوج فحسب، بل قد يصدر من الوالدين أو الإخوة أو غيرهم من الأقارب، وهو ما يجعل العنف الأسري ظاهرة متعددة المصادر والأشكال.

وقد أكدت العديد من الدراسات العربية أن العنف الأسري ضد المرأة يمثل انتهاكًا خطيرًا لحقوقها الإنسانية، ويؤثر سلبيًا في مكانتها داخل الأسرة والمجتمع، كما ينعكس على صحتها النفسية والجسدية وقدرتها على أداء أدوارها الاجتماعية المختلفة (العوادة، 2002)؛ (الرويهان، 2008).

3: انتشار العنف الأسري ضد المرأة عالميًا ومحليًا:

تشير الدراسات الدولية إلى أن العنف الأسري ضد المرأة ظاهرة عالمية متفاوتة الانتشار من مجتمع إلى آخر، إلا أنها تشترك في كونها من أكثر أشكال العنف شيوعًا داخل النطاق الأسري. وقد بينت تقارير ودراسات متعددة أن نسبة مرتفعة من النساء في مختلف دول العالم تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي داخل الأسرة، وفي المجتمعات العربية، أظهرت نتائج عدد من الدراسات ارتفاع معدلات تعرض النساء للعنف الأسري، مع اختلاف أشكاله وحدته تبعًا للخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع (العوادة، 2002).

أما في المجتمع الليبي، فقد كشفت دراسة التير (1997) أن نسبة كبيرة من ضحايا العنف العائلي من النساء، وهو ما يؤكد أن العنف الأسري ضد المرأة يمثل قضية اجتماعية قائمة تستدعي البحث والتحليل، لا سيما عند فئة الفتيات الجامعيات (التير، 1997).

4: النظريات الاجتماعية المفسرة للعنف الأسري:

أ. **الاتجاه البنائي الوظيفي** يرى الاتجاه البنائي الوظيفي أن العنف الأسري ناتج عن اختلال التوازن داخل النسق الاجتماعي، وضعف آليات الضبط الاجتماعي، وعدم قدرة الأفراد على تحقيق الأهداف الثقافية بوسائل مشروعة، ويُفسّر العنف في هذا الإطار بوصفه أحد مظاهر الخلل الوظيفي داخل الأسرة، حيث يؤدي ضعف التكامل الاجتماعي إلى تصاعد الصراعات وتحويلها إلى ممارسات عنيفة (التير، 1997).

ب. **نظرية الصراع**: تفسر نظرية الصراع العنف الأسري في إطار علاقات القوة والسيطرة داخل الأسرة، حيث يمتلك بعض الأفراد، وبخاصة الذكور، سلطة اجتماعية واقتصادية تمكنهم من فرض هيمنتهم على النساء. ويُعد العنف إحدى الوسائل التي تُستخدم للحفاظ على هذه الهيمنة وضبط سلوك المرأة داخل النسق الأسري (رمزي، 2000).

ج. **نظرية الثقافة الفرعية**: تنطلق هذه النظرية من أن بعض الجماعات الفرعية داخل المجتمع تتبنى منظومة قيم ومعايير تبرر استخدام العنف، ولا تنظر إليه بوصفه سلوكاً منحرفاً. ويُكتسب هذا السلوك من خلال التنشئة الاجتماعية، حيث يُعاد إنتاج العنف بوصفه ممارسة مقبولة داخل هذه الثقافات الفرعية (الرويهان، 2008).

د. **العوامل المؤدية إلى العنف الأسري ضد المرأة**: أظهرت الدراسات أن العنف الأسري ضد المرأة لا ينتج عن عامل واحد، بل هو حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

5. **والثقافية**، من أبرزها: تدني المستوى الاقتصادي للأسرة، وضيق المسكن، وانخفاض المستوى التعليمي، وضعف الوعي بحقوق الإنسان، وصراع القيم بين الأجيال، وتأثير وسائل الإعلام، وتعاطي المخدرات أو المسكرات، إضافة إلى وجود اضطرابات نفسية لدى بعض أفراد الأسرة (غانم، 2005)؛ (الحيمدي، 2008).

6. **آثار العنف الأسري ضد المرأة** تتعدد الآثار المترتبة على العنف الأسري ضد المرأة لتشمل آثاراً جسدية، كالإصابات والكدمات والكسور، وآثاراً نفسية، مثل الخوف والقلق والاكتئاب وانخفاض تقدير الذات، فضلاً عن آثار اجتماعية تتمثل في التفكك الأسري، وسوء العلاقات الاجتماعية، والتسرب التعليمي، والتمرد على سلطة الأسرة. كما تترتب على العنف آثار اقتصادية تؤثر في إنتاجية الفرد والأسرة والمجتمع ككل (احمد، 2012)؛ (المصراحي، 2013).

ثامناً. منهجية الدراسة (Methodology) :

1. المتغيرات وتعريفها الإجرائي (Operational Definitions) :

أ. **المتغيرات المستقلة**: تمثلت المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة في العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يُفترض أن يكون لها تأثير في درجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري، وتم تحديدها إجرائياً على النحو الآتي:

- **المتغيرات الاقتصادية**: ويقصد بها مجموعة الخصائص الاقتصادية المرتبطة بأسرة المبحوثة أو بالمبحوثة نفسها، والتي تم قياسها من خلال استجابات المبحوثات على مجموعة من الأسئلة المباشرة في استمارة الاستبيان، وتشمل:
- **الحالة المهنية للأب والأم**: وتقاس من خلال نوع العمل (عامل، موظف، عاطل عن العمل).
- **عمل المبحوثة**: ويقاس بوجود عمل للمبحوثة من عدمه.

- **مستوى دخل الأسرة:** ويقاس بتقدير المبحوثة لكفاية الدخل (كاف، كافٍ إلى حد ما، غير كافٍ)
 - **نوع السكن:** ويقاس بنوع المسكن (منزل، شقة، فيلا، بيت مزرعة، كوخ).
 - **المستوى الاقتصادي للأسرة:** كما تدركه المبحوثة، وقد تم قياس هذه المتغيرات من خلال الأسئلة من (13) إلى (19) في أداة الدراسة.
 - **المتغيرات الاجتماعية** ويقصد بها مجموعة الخصائص الاجتماعية والتربوية المرتبطة بالأسرة والبيئة الاجتماعية للمبحوثة، وتم قياسها إجرائيًا من خلال المؤشرات الآتية:
 - **أسلوب المعاملة الوالدية:** ويشمل التفرقة بين الذكور والإناث، أو الدلال الزائد، أو القسوة، أو عدم وجود أسلوب محدد.
 - **المستوى التعليمي للوالدين:** ويقاس بالمؤهل العلمي لكل من الأب والأم.
 - **الخلفية الحضرية للمبحوثة:** ويقاس بمكان الإقامة (مدينة، قرية، مزرعة).
 - **التفكك الأسري:** ويقاس بوجود خلافات أسرية أو طلاق بين الوالدين.
 - ب. **المتغير التابع:** ويمثل بمهذه الدراسة ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة (الفتاة الجامعية نموذجًا).
- ويُقصد به في هذه الدراسة درجة تعرض المبحوثة لأي شكل من أشكال العنف داخل الأسرة، وتم قياسه إجرائيًا من خلال المؤشرات الآتية:
- **نوع العنف:** (نفسي، جسدي، اقتصادي، جنسي)، ويقاس من خلال السؤال (20) في الاستبيان.
 - **تكرار العنف:** ويقاس بمدى تكرار تعرض المبحوثة للعنف، كما ورد في السؤال (21).

2. فروض الدراسة (Research Hypotheses) :

انطلاقًا من الإطار النظري والدراسات السابقة، صيغت فروض الدراسة على النحو الآتي:

الفرض الرئيس:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري.

وتفرع عن هذا الفرض الفروض الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم الوالدين ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المعاملة الوالدية ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة ودرجة تعرضها للعنف الأسري.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخلفية الحضرية (التحضر) ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفكك الأسري ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي للأسرة ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع السكن ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة المهنية للمبحوثة ودرجة تعرضها للعنف الأسري.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الأب ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الأم ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري.

3. نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي الارتباطي**، لما يتيح من إمكانيات مناسبة لوصف ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة، وتحليل طبيعتها، والكشف عن العلاقات القائمة بين العنف الأسري وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم توظيف أسلوب **المسح الاجتماعي بالعينة** باعتباره من أكثر الأساليب ملاءمة لدراسة الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنساني داخل الأطر الأسرية.

4. إجراءات المعاينة:

أ. **مجتمع الدراسة:** تمثل مجتمع الدراسة في جميع الطالبات الليبيات المقيّدات بكلية الآداب والعلوم بمدينة المرج خلال العام الجامعي (2016-2017)، الذي بلغ عددهن (2609) طالبة، ويُعد هذا المجتمع مناسباً لطبيعة الدراسة باعتباره يضم فئة الفتيات الجامعيات، وهن الفئة المستهدفة في البحث.

ب. **وحدة التحليل:** تمثلت وحدة التحليل في الفرد، أي الطالبة الليبية المسجلة بكلية الآداب والعلوم بمدينة المرج.

ج. **عينة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية الطبقية النسبية، نظراً لتجانس مفردات مجتمع الدراسة وإمكانية تحديد حدوده بدقة، وبلغ حجم العينة (121) طالبة، تم اختيارهن وفق نسبة تمثيل (0.051) من إجمالي مجتمع الدراسة، مع مراعاة التوزيع حسب التخصصات العلمية والأدبية بما يضمن تمثيلاً متوازناً لمفردات المجتمع الأصلي.

جدول (1) توزيع عدد الطالبات على الأقسام الأدبية ونسبة التمثيل وحجم العينة:

القسم العلمي	عدد	النسبة	حجم التمثيل
علم النفس	244	10.28	12
علم الاجتماع	338	14.24	17
اللغة الإنجليزية	382	16.10	19
الموارد البيئية	231	9.73	12
التاريخ	70	2.95	4
اللغة العربية	69	2.91	3
الجغرافيا	45	1.90	3
المجموع	1379	58.10	70

جدول (2) توزيع العينة على الأقسام العلمية ونسبة التمثيل وحجم العينة:

القسم العلمي	عدد	النسبة	حجم العينة
الكيمياء	120	5.05	6
الإحصاء	70	2.94	4
الفيزياء	45	1.89	3
الحيوان	324	13.65	16
النبات	367	15.46	18
الرياضيات	69	2.91	3
المجموع	1230	41.90	51

د. طريقة سحب مفردات العينة: اعتمدت الباحثتان على طريقة الصدفة في اختيار مفردات العينة حيث تم أولاً تحديد جداول المحاضرات بالكلية ولكل قسم على حد ومن ثم تم اختيار توقيت المحاضرات لتوزيع الاستبيانات على مفردات العينة في كل قسم حتى تم استيفاء العدد المطلوب من كل قسم.

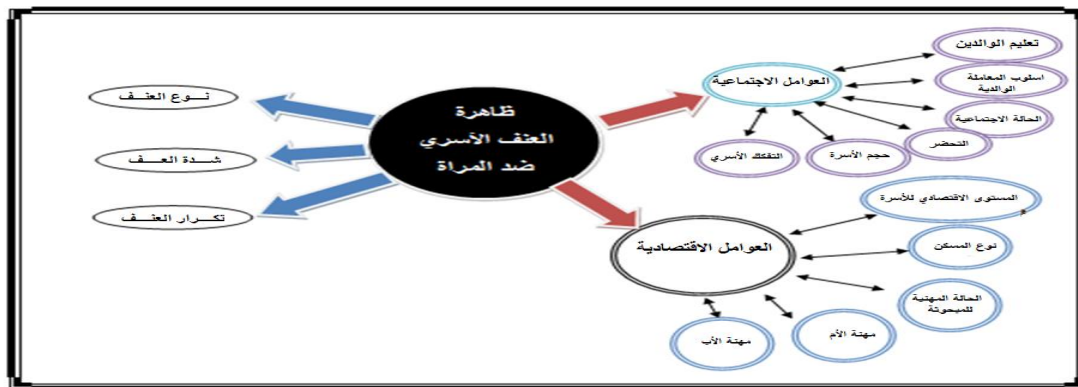
5. أداة جمع البيانات: تم الاعتماد على استمارة الاستبيان أداة رئيسة لجمع البيانات، نظراً لقدرة جميع مفردات العينة على القراءة والكتابة. وقد اشتملت الاستمارة على (23) سؤالاً توزعت على أربعة محاور رئيسة: الخصائص العامة للمبحوثة والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية ومقياس العنف الأسري ضد المرأة.

6. صدق الأداة وثباتها: تم عرض الاستبيان على مجموعة من المختصين في علم الاجتماع وعلم النفس للتحقق من الصدق الظاهري، وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار في الصيغة النهائية للأداة. أما الثبات، فقد تم حسابه باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وبلغت قيمته (0.86)، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى تمتع الأداة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، مما يجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وذلك لغرض وصف البيانات واختبار فروض الدراسة وقد شملت: التكرارات والنسب المئوية، مقاييس النزعة المركزية والتشتت، معامل الارتباط واختبار مربع كاي.

3. نموذج الدراسة:

شكل (1) يلخص الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:



تاسعاً: عرض البيانات وتحليلها:

1. خصائص عينة الدراسة وأسرها: من خلال استعراض البيانات المتعلقة بمتغير العمر والواردة في جدول (3) يتبين أن أكثر من نصف العينة هم من الفئة العمرية 18-21 حيث بلغت نسبتهم (56.2%) يلي ذلك جاءت الفئة العمرية 22-25 حيث بلغت نسبتهم (33.1%)، هذا ولم تتعد نسبة من أعمارهم تزيد عن 25 عن (1.7%)، ويتضح أن أكثر من نصف العينة أعمارهم تتناسب مع المرحلة التعليمية التي هم بها .

جدول (3) يعرض توزيع عينة الدراسة حسب خاصية العمر:

النسبة	التكرار	فئات العمر
56.2	68	21-18
33.1	40	25-22
1.7	2	31-26
9.1	11	غير مبين
100.00	121	المجموع

جدول (4) يعرض توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الحالة الاجتماعية:

النسبة	التكرار	الحالة الاجتماعية
90.9	110	انسة
7.4	9	متزوج
1.7	2	مطلق
100.00	121	المجموع

يتضح من الجدول (4) أن أغلب عينة الدراسة هن من العزباوات حيث بلغت نسبتهن (91%) تقريباً من إجمالي عينة الدراسة، أما المتزوجات فقد بلغت نسبتهن (7.0%) في مقابل أن المطلقات بلغت فنسبتهن حوالي (2%) من إجمال العينة، وهذا يعد وضع طبيعياً باعتبار أن مجتمع الدراسة من الطالبات الجامعيات.

جدول (5) يعرض توزيع عينة الدراسة حسب خاصية التخصص العلمي:

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
54.5	66	أدي
43.8	53	علمي
1.7	2	غير ميين
100.00	121	المجموع

يتبين من هذا الجدول أن أكثر من نصف عينة الدراسة ينتمون إلى التخصص الأدبي فقد بلغت نسبتهن (54.5%)، أما نسبة أفراد العينة التي تنتمي لتخصص العلمي فنسبتهن (43.8%)، ويرجع ذلك إلى كون أغلب طلاب الكلية ينتمون للتخصصات الأدبية وقلة يتجهون إلى التخصصات العلمية، ويتضح ذلك أيضاً من جدول إطار عينة الدراسة.

جدول (6) يعرض توزيع عينة الدراسة حسب خاصية مكان الإقامة:

النسبة	التكرار	مكان الإقامة
52.9	64	في المدينة
26.4	32	القرية
20.7	25	المرعة
100.00	121	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن أكثر من نصف العينة يقيمون في المدينة حيث بلغت نسبتهم (52.9%) أما نسبة أفراد العينة الذين يقيمون في القرية فقد بلغت نسبتهم (26.4%)، أما نسبة باقي أفراد العينة الذين يقيمون في المزرعة فتبلغ نسبتهم (20.7%)، ويتضح من ذلك أن نسبة التحضر في العينة تصل إلى (52.9%).

جدول (7) يعرض توزيع عينة الدراسة حسب خاصية حجم الأسرة:

النسبة	التكرار	حجم الأسرة
71.9	87	10-4
24.8	30	17-11
2.5	3	26-18
0.8	1	غير ميين
100.00	121	المجموع

يعرض جدول (7) توزيع مفردات العينة حسب حجم الأسرة، ويتبين من الجدول أن المبحوثات اللاتي ينتمين إلى أسر حجمها من 10-4 بلغت نسبتهم (72%) أي ما يقارب ثلاث ارباع العينة في مقابل ان المبحوثات اللاتي ينتمين إلى أسر عدد أفرادها من 11 فما فوق فقد بلغت نسبتهم ما يقارب (27.3%)، وهذا يشير بوضوح إلى أن أغلب المبحوثات في العينة تنتمي إلى أسر صغيره أو متوسطة الحجم .

2. فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية للعنف الاسري ضد المرأة :

يتبين من خلال هذا الجدول (8) أن أكثر المبحوثات والديهن علي قيد الحياه، وتبلغ نسبتهم (95.0%) المبحوثات اللاتي يعيشن مع والديهن تبلغ نسبتهم (90.9%) أما المبحوثات اللاتي توجد خلافات بين أفراد أسرتها تبلغ نسبتهم (22.3%) ويلييه نسبه المبحوثات التي توجد خلافات بين والديها (18.2%) اما المبحوثات اللاتي حدث طلاق بين والديهن تبلغ نسبتهم (12.4%).

جدول (8) يعرض توزيع عينة الدراسة حسب خاصية وجود تفكك في أسرة المبحوثة :

الإجابات		نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	
هل الوالدان على قيد الحياة؟	115	95.0	6	5.0	121	100	
هل تعيش مع والديك؟	110	90.9	11	9.1	121	100	
هل توجد خلافات بين والديك؟	22	18.2	99	81.8	121	100	
هل حدث طلاق بين والديك؟	15	12.4	106	78.6	121	100	

100	121	77.7	94	22.3	27	هل توجد خلافات بين أفراد أسرتك؟
-----	-----	------	----	------	----	---------------------------------

جدول (9) يعرض توزيع عينة الدراسة حسب خاصية تماسك العلاقات الأسرية كما تبدو لمفردات العينة:

النسبة	التكرار	تماسك العلاقات
74.4	90	متماسكة جداً
23.1	28	تتخللها خلافات
0.8	1	متفككة
0.8	1	منقطعة تماماً
0.8	1	غير مبين
100.00	121	المجموع

يتضح من خلال الجدول (9) أن أغلب المبحوثات يعشن في أسر علاقات أفرادها متماسكة جداً حيث بلغت نسبتهن (74.4%)، في مقابل أن (23.1%) من المبحوثات أكدن على أن العلاقات الأسرية داخل أسرهن تتخللها خلافات، في حين أكدن (0.8%) أن العلاقات بين أفراد أسرهن متفككة وبنفس النسبة أكدن أن علاقات أسرهن منقطعة تماماً، وهذا يشير إلى أن ما يقارب علي ثلاثة أرباع العينة يعشن في كنف أسر علاقاتها متماسكة.

جدول (10) يعرض توزيع عينة الدراسة حسب خاصية مستوى تعليم والديك:

الوالدين	أمي		ابتدائي		إعدادي		ثانوي		جامعي		فوق الجامعي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1. الأم	3	2.5	33	27.3	36	29.8	18	14.9	28	23.1	2	1.7
2. الأب	5	4.1	19	15.7	32	26.4	23	19	29	24	12	9.9

توجد حالة واحدة في تعليم الأب وتعليم الأم لم توجب بنسبة 0.8

يتضح من الجدول (10) أن (30%) من عينة الدراسة مستوى تعليم أمهاتهن إعدادي، وأن (27%) أمهاتهن لم يتعد تعليمهن عن ابتدائي في مقابل أن من أمهاتهن تعليمهن جامعي فما فوق بلغت نسبتهن (25%)، أما اللائي أمهاتهن أميات فقد بلغت نسبتهن (3%) ويتضح من البيانات السابقة أن ما يقارب عن (72%) من عينة الدراسة تعليم أمهاتهن متوسط فأقل، واللائي تعليم أمهاتهن عال لم تتعد نسبتهن عن (25%).

أما فيما يتعلق بتعليم الأب فيتضح أن أعلى من ثلاث العينة أن مستوي تعليم آبائهن جامعي فما فوق بنسبة (34%) في مقابل أن (61%) من عينة الدراسة تعليم آبائهن متوسط فأقل، أما اللائي آبائهن أميين فقد بلغت نسبتهن (4%).

3. بيانات تتعلق بالعوامل الاقتصادية:

جدول (11) يعرض المستوى الاقتصادي لأسرة المبحوث من وجهة نظرها :

النسبة	التكرار	المستوى الاقتصادي للأسرة
4.1	5	مرتفع جداً
19.8	24	مرتفع
73.6	89	متوسط
2.5	3	ضعيف
100.00	121	المجموع

يتضح من خلال الجدول (11) أن أغلب المبحوثات ينتمين إلى أسر مستواها الاقتصادي متوسط حيث بلغت نسبتهن (73.6%) في مقابل أن المبحوثات اللاتي ينتمين إلى أسر مستواها الاقتصادي مرتفع قد بلغت نسبتهن (20%) هذا وقد تبين أن (3%) من المبحوثات ينتمين إلى أسر مستواها الاقتصادي ضعيف .

جدول (12) يوضح ما مدى توفير أسرتهن لمطالبتهن، واحتياجاتهن:

النسبة	التكرار	توفير أسرتهن لمطالبتهن
37.2	45	دائماً توفرها لي
57.0	69	غالباً ما توفرها
5.0	6	نادراً ما توفرها
0.8	1	دائماً لا توفرها
100.00	121	المجموع

تبين من خلال الجدول (12) ان نسبة متطلبات المبحوثة غالباً ما توفرها أسرتهن تبلغ نسبتهن (57.0%)، أما لاتي دائماً ما توفرها لها تبلغ نسبتهن (37.2%) ويليه متطلبات المبحوثة التي نادراً ما توفرها لها تبلغ نسبتهن (5.0%) أما باقي المبحوثات التي دائماً لا توفر لهن أسرتهن متطلباتهن تبلغ نسبتهن (0.8%).

جدول (13) توزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأم:

النسبة	التكرار	مهنة الأم
63.6	77	ربة بيت
14.0	17	موظفة
2.5	3	أستاذة
19.0	23	معلمة
0.8	1	ممرضة
100.00	121	المجموع

يتبين من خلال هذا الجدول (13) أن ما يقارب على ثلثي العينة أمهاتهن ربات بيوت وقد بلغت نسبتهن (63.6%)، أما اللاقي أمهاتهن يعملن معلمات فقد بلغت نسبتهن (19%)، يلي ذلك المبحوثات اللاقي أمهاتهن يعملن موظفات فقد بلغت نسبتهن 14%، في مقابل بلغت نسبة من أمهاتهن يعملن كأستاذات (2.5%).

جدول (14) توزيع عينة الدراسة حسب مهنة الأب:

النسبة	التكرار	مهنة الأب
38.0	46	موظف
1.7	2	حرفي
19.0	23	عسكري
3.3	4	فرد أمن
21.5	26	أعمال حرة
14.0	17	متقاعد
2.5	3	معلم
100.00	121	المجموع

كما يتبين أن من خلال هذا الجدول (14) أن نسبة مفردات العينة التي آبائهن يعملون موظفين تبلغ نسبتهم (38.0%) أما اللاقي آبائهن يعملون أعمال حرة تبلغ نسبتهم (21.5%) في حين أن نسبة من آبائهن عسكريون تبلغ نسبتهم (19.0%)، يلي ذلك المبحوثات اللاقي آبائهن متقاعدون حيث بلغت نسبتهم (14.0%)، أما باقي أفراد العينة آبائهن يعملون فرد أمن نسبتهم تبلغ (3.3%) أما نسبة أفراد العينة فباؤهن معلمون تبلغ نسبتهم (2.5%) .

جدول (15) يوضح عمل المبحوث بجانب دراستها :

النسبة	التكرار	العمل من عدمه
10.7	13	نعم
89.3	108	لا
100.00	121	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول (15) أن نسبة المبحوثات التي لا يعملن تبلغ نسبتهن (89.3%)، أما المبحوثات التي يعملن فتبلغ نسبتهن (10.7%)، كما يتبين أن من خلال هذا الجدول (16) أن نسبة مفردات العينة التي لا يعملن تبلغ نسبتهن (90.1%)، أما اللاقي يعملن معلمات فتبلغ نسبتهن (5.0%) في حين أن نسبة من مفردات العينة يعملن في القطاع الخاص تبلغ نسبتهن (2.5%)، يلي ذلك المبحوثات اللاقي يعملن مهندسات حيث بلغت نسبتهن (0.8%)، أما باقي مفردات العينة يعملن طبيبات فنسبتهن تبلغ (0.8%) أما نسبة لللاقي يعملن في الصحة فقد بلغت نسبتهن (0.8%) .

جدول (16) الحالة المهنية للمبحوثة: هل تعملين بجانب دراستك:

النسبة	التكرار	نوع المهنة
5.0	6	معلمة
0.8	1	مهندسة
0.8	1	طبيبة
2.5	3	قطاع خاص
0.8	1	الصحة
90.1	109	لا ينطبق
100.00	121	المجموع

3. أنماط العنف الأسري ضد المرأة الأكثر انتشاراً في مجتمع الدراسة:

جدول (17) التوزيع النسبي لفقرات المقياس حسب صور العنف الأكثر حدوثاً:

لم يحدث أبداً		نادراً ما يحدث		يحدث دائماً		صور العنف
%	ت	%	ت	%	ت	
73.6	89	21.5	26	5.0	6	العنف الجسدي
27.3	33	43.8	53	28.9	35	العنف اللفظي
66.1	80	17.4	21	15.7	19	العنف النفسي
90.9	110	4.1	5	2.5	3	العنف الجنسي
86.08	105	11.6	14	0.8	1	العنف الصحي
77.7	94	15.7	19	5.8	7	العنف الاجتماعي

يتضح من هذا الجدول (17) أن العنف اللفظي أكثر أنواع العنف وقوعاً حيث أكد أكثر من ربع العينة على وقوعهن ضحية هذا النوع من العنف بنسبة (28.9%)، أما اللاتي أوضحن أنه نادر الحدوث فقد بلغت نسبتهن (44%)، مما يشير إلى مدى حدوث هذا النوع من العنف في واقع مجتمع الدراسة.

يليه العنف النفسي حيث بلغت نسبة من أكدن على وقوعه عليهن بشكل دائم ما يقارب على 16%، أما اللاتي أكدن على وقوعه عليهن بشكل نادر فقد بلغت نسبتهن (17%).

يليه العنف الاجتماعي حيث أكدن ما نسبتهن (6%) على وقوعه عليهن بشكل دائم، في المقابل (16%) أكدن على وقوعه عليهن بشكل نادر، ثم جاء العنف الجسدي حيث أكدن (5%) على حدوثه بشكل دائم، في المقابل أكدن (17.4%) على وقوعه عليهن بشكل نادر.

وفي الترتيب ما قبل الأخير جاء العنف الجنسي حيث بلغت نسبة من أكدّن على حدوث بشكل دائم (3%) وبشكل نادر (4.1%) وأخيراً العنف الصحي فقد أكدّن (0.8%) على وقوعه عليهن بشكل دائم، واللاتي أكدّن حدوثه بشكل نادر (11.6%)، ومما تقدم يمكن القول: إن جميع أنواع العنف التي اهتمت الدراسة بها تقع في مجتمع الدراسة، ويمكن ترتيبها بناء على نسبه من اقرّرّن وقوعه عليهنّ حسب نسبه الحدوث أو الوقوع:

1. العنف اللفظي 73%
2. العنف الجسدي 22%
3. العنف النفسي 33%
4. العنف الجنسي 17%
5. العنف الاجتماعي 22%
6. العنف الصحي 20%

جدول (18) توزيع درجات الأفراد على مقياس نوع العنف :

درجة مقياس نوع العنف	التكرار	النسبة
9-11(عنف عال)	6	5.0
12-14(عنف متوسط)	27	22.3
15-18(عنف منخفض)	85	70.2
غير مبين	3	2.5
المجموع	121	100.00

ومن خلال المقياس وتبويب البيانات تبين أن نسبه من يقع عليهن العنف بشكل عالي بلغت (5%)، أما اللاتي وقع عليهن العنف بشكل متوسط بلغت نسبتهن (22.3%) في المقابل بلغت نسبة من وقع عليهن العنف بشكل منخفض (70.2%)، ويشير هذا إلى مدى انخفاض وقوع عينة الدراسة ضحايا للعنف الأسري وقد فسر ذلك من واقع حساسية الموضوع، فقد تبين من المقاييس أن المتوسط قد بلغ 15.69، بانحراف معياري قدره 2.08 .

جدول (19) الخصائص الاحصائية لمقياس نوع العنف:

المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	التباين
15.69	16.00	2.08	4.34

6. تكرار العنف الأسري ضد المرأة بمجتمع الدراسة:

يتضح من الجدول (20) أن معظم أشكال العنف تقع في مجتمع الدراسة ، وإن كانت بنسب تتباين ، فقد أكد ما نسبتهن (18.2%) من أعينة الدراسة علي تعرضهن للسخرية و الاستهزاء يومياً وأن (11%) أكدّن علي تعرضهن للتهديد بالضرب يومياً، في مقابل بلغت نسبه من أكدّن علي تعرضهن للإجبار بالقوة علي القيام بالأعمال (20%) ، ويعد هذا النوع من العنف

هو أكثر أنواع العنف وقوعاً على عينة الدراسة، ولقد جاء الضرب الخفيف في الترتيب الرابع حيث أكد ما نسبتهن (6%) علي تعرضهن لهذا النوع من العنف بشكل يومي ، وبنفس الترتيب أي الرابع جاء الحرمان من الحاجات الأساسية بنسبة (6%).

جدول (20) يوضح التوزيع النسبي لفقرات المقياس:

ترتيب الوقوع	التكرار					أشكال العنف الأسري
	يوميًا	أسبوعيًا	شهريًا	واقع مرة واحدة	لم يقع قط	
2.00	10.7	6.6	12.4	17.4	52.9	التهديد بالضرب
1.00	18.2	9.9	12.4	14.9	44.6	السخرية والاستهزاء
4.00	5.8	5.8	3.3	17.4	66.9	الضرب الخفيف
10.00	0.8	1.7	00	5.0	91.7	الضرب المبرح المؤدي لحروق و كسور
2.00	19.8	5.0	9.9	13.2	52.1	الإجبار بالقوة على القيام بالأعمال
7.00	2.5	1.7	2.5	9.9	82.6	المنع من القيام بأعمال مشروعة
6.00	5.8	1.7	3.3	14.0	75.2	الحرمان من الحاجات
11.00	00	0.8	2.5	3.3	93.4	الاستيلاء على أموالك
7.00	3.3	1.7	2.5	9.1	82.6	منعك من التصرف في اموالك
5.00	3.3	2.5	10.7	11.6	71.9	حبس الحرية
12.00	00	00	00	1.7	98.3	الطرد من المنزل
9.00	2.5	1.7	00	5.0	90.9	التحرش الجنسي
13.00	00	00	00	00	100.00	التهديد بالقتل
14.00	00	00	00	00	100.00	الشروع بالقتل

وفي الترتيب السادس جاء شكلان من أشكال العنف بنفس النسبة (3.3%) هما حبس الحرية ومنع المبحوثة من التصرف في أموالها، وفي الترتيب الثامن جاء المنع من القيام بأعمال مشروعه بنسبه (3%) وبنفس الترتيب جاء نسبه التحرش الجنسي أي بنسبه (3%) اللاقي أكدن علي وقوع هذا النوع من العنف عليهن يوميًا، وآخر اشكال العنف وقوعاً على عينة الدراسة جاء الضرب المبرح المؤدي لكسور وحروق حيث بلغت نسبه من أكدن على وقوع هذا الشكل من العنف عليهن يوميًا (1%)، هذا وقد تبين أن التهديد بالقتل والشروع فيه لم يقعاً على أي مفردة من عينة الدراسة.

جدول(21) توزيع درجات الأفراد على مقياس تكرار العنف ضد المرأة:

النسبة	التكرار	درجة مقياس تكرار العنف
4.1	5	40 – 49 (عال)

17.4	21	50 – 59 (متوسط)
78.5	95	60 – 71 (منخفض)
100.00	121	المجموع

يتضح من الجدول (21) أن نسبة من يقع عليهن عنف بشكل عالي بلغت (4.1%) في مقابل من يقع عليهن عنف بشكل متوسط لم تتعد نسبتهن عن (17.4%) أما اللائي يتضح من الجدول (2) أن نسبة من يقع عليهن عنف بشكل عالي بلغت (4.1%) في مقابل من يقع عليهن عنف بشكل متوسط لم تتعد نسبتهن عن (17.4%) أما اللائي يتعرضن لعنف بشكل أقل من المتوسط (خفيف) فبلغت نسبتهن (79%)، وهذا يشير إلى انخفاض معدل انتشار العنف في مجتمع الدراسة حيث بلغ متوسط المقياس (63.53%) بانحراف معياري قدره (6.65) وتباين قدره (44.21).

جدول (22) الخصائص الكمية لمقياس تكرار العنف:

المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	التباين
63.53	65.00	6.65	44.21

جدول (23) يوضح الاشخاص الاكثر ارتكابا للعنف ضد المرأة:

ت	القريب	نعم	لا	المجموع
1	الأب	5.8	93.4	121
2	الأم	24.8	75.2	121
3	أحد الإخوة	50.4	49.6	121
4	إحدى الأخوات	7.4	92.6	121
5	إحدى الحالات	5.8	94.2	121
6	إحدى العمات	11.6	88.4	121
7	الجد أو الجدة	7.4	92.6	121
8	أحد الأعمام	10.7	89.3	121
9	أحد الأخوال	7.4	92.6	121
10	أحد الأقارب	6.6	93.4	121
11	زوج الأخت	1.7	98.3	121
12	زوجة الأخ	4.1	95.9	121
13	الزوج	5.0	95.0	121

121	96.7	3.3	زوجة الأب	14
121	98.3	1.7	زوج الأم	15

يتضح من الجدول السابق أن هنالك تباين بين المبحوثات فيما يتعلق بمصدر العنف فنلاحظ أن أكثر من نصف العينة (50.4%) أكد أن الأخوة هم مصدر العنف الأسري، يلي الأخوة تأتي الأم حيث أكد ما نسبته (24.8%) أنها تمثل مصدر العنف في الأسرة يلي الامهات في ترتيب ممارسة العنف ضد المرأة في الأسرة تأتي العممة حيث بلغت نسبة من أكد أن العنف الذي وقع عليهن كان من العممة (11.6%) .

في الترتيب الرابع في ممارسة العنف ضد المرأة في الأسرة يأتي العم حيث بلغت نسبة من أكد أن أعمامهن ما رسو عنف ضدهن (10.7%)

5. أهم النتائج:

أ. فيما يتعلق بمؤشرات ظاهرة العنف ضد المرأة:

1. أن العنف اللفظي أكثر أنواع العنف وقوعا حيث أكد أكثر من ربع العينة على وقوعهن ضحية هذا النوع من العنف بنسبة (28.9%).

2. وفيما يتصل بتكرار العنف تبين أن اشكال العنف تأخذ الترتيب الآتي :

- في الترتيب الأول جاء للعنف الذي يمثل السخرية والاستهزاء
 - جاء في الترتيب الثاني التهديد بالضرب والاجبار بالقوة على القيام بالأعمال.
 - جاء في الترتيب الرابع الضرب الخفيف.
 - جاء في الترتيب الخامس حبس الحرية
 - جاء في الترتيب السادس الحرمان من الحاجات الأساسية
 - جاء في الترتيب السابع المنع من التصرف بالأموال والممتلكات والمنع من القيام بأعمال مشروعه
3. تبين أن أكثر من ثلاث ارباع العينة يقع عليهن عنف اقل من المتوسط، أي خفيف، حيث بلغت نسبتهن (79%) وبلغ متوسط المقياس (63.53).

4. وعن الشخص الأكثر ارتكاباً للعنف ضد المبحوثة تبين الآتي:

- أحد الإخوة (50%)
- الأم (25%)
- أحد العمات (12%)
- أحد الأعمام (11%)
- أحد الأخوات (7%)

• أحد الأقارب (7%)

ب. فيما يخص الفروض:

1. فيما يتعلق بتعليم الوالدين والعنف: عن العلاقة بين مستوى تعليم الأم ودرجة المبحوثات على مقياس العنف, اتضح إن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), حيث بلغت قيمة مربع كأي (9.76), أيضاً العلاقة بين مستوى تعليم الأب ودرجة المبحوثات على مقياس العنف, فقد تبين من الاختبارات الاحصائية إن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), حيث بلغت قيمة مربع كأي (6.65), وبهذا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري.
2. فيما يتعلق بأسلوب المعاملة الوالدية: أي العلاقة بين أسلوب معاملة الوالدية للأم ودرجة الأفراد على مقياس العنف, تبين إن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), حيث بلغت قيمة مربع كأي (16.69). وقد اتضح بخصوص العلاقة بين أسلوب معاملة للأب ودرجة المبحوثات على مقياس العنف, تبين إن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), حيث بلغت قيمة مربع كأي (8.10), وبهذا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري.
3. فيما يتعلق بالفرض الثالث: العلاقة بين الحالة الاجتماعية ودرجة التحضر على مقياس العنف, تبين إن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), حيث بلغت قيمة مربع كأي (11.41) وبهذا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري.
4. فيما يتعلق بالفرض الرابع: الذي ينص على وجود علاقة بين التحضر ودرجة الأفراد على مقياس العنف, فقد تبين أن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), حيث بلغت قيمة مربع كأي (0.19) نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري.
5. فيما يخص الفرض الخامس: توجد علاقة التفتك الأسري ودرجة الأفراد على مقياس العنف, أتضح إن العلاقة دالة عند مستوى دلالة (0.01), حيث بلغت قيمة مربع كأي (38.03) ودرجة الحرية=6
6. فيما يخص الفرض السادس: توجد علاقة دالة إحصائياً بين متغير المستوى الاقتصادي للأسرة ودرجة الأفراد على مقياس العنف, حيث اتضح إن العلاقة دالة مستوى دلالة (0.05), حيث بلغت قيمة مربع كأي (5.76).
7. فيما يخص الفرض السابع: توجد علاقة دالة إحصائياً بين متغير نوع السكن ودرجة الأفراد على مقياس العنف, تبين إن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), وبلغت قيمة مربع كأي (5.58).
8. فيما يخص الفرض الثامن: توجد علاقة دالة إحصائياً بين متغير الحالة المهنية للمبحوثة ودرجة الأفراد على مقياس العنف, تبين إن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), وبلغت قيمة مربع كأي (2.36).
9. فيما يخص الفرض التاسع: توجد علاقة دالة إحصائياً بين متغير مهنة الأم ودرجة الأفراد على مقياس العنف, اتضح إن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), حيث بلغت قيمة مربع كأي (10.03).
10. فيما يخص الفرض العاشر: توجد علاقة دالة إحصائياً بين متغير مهنة الأب ودرجة الأفراد على مقياس العنف, اتضح إن العلاقة غير دالة عند مستوى دلالة (0.05), وبلغت قيمة مربع كأي (11.14).

الخلاصة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن العنف الأسري ضد الفتاة الجامعية يُعدّ ظاهرة اجتماعية قائمة في المجتمع الليبي، تتخذ أشكالاً متعددة، يأتي في مقدمتها العنف النفسي، يليه العنف الجسدي والاقتصادي، في حين يقلّ ظهور العنف الجنسي، وهو ما يعكس طبيعة العلاقات الأسرية السائدة، والأنماط الثقافية التي تُسهم في تطبيع بعض صور العنف داخل الأسرة، خاصة تلك التي لا تترك آثاراً مادية مباشرة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن العنف الأسري لا يرتبط بعامل واحد معزول، بل هو نتاج تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأسرية، حيث تبين وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الاجتماعية، مثل أسلوب المعاملة الوالدية، والتفكك الأسري، ومستوى تماسك العلاقات داخل الأسرة، ودرجة تعرض الفتاة الجامعية للعنف الأسري، كما كشفت النتائج عن دور المتغيرات الاقتصادية، ولا سيما المستوى الاقتصادي للأسرة ونوع السكن، في التأثير على حجم العنف وحدته.

وأوضحت الدراسة أن التماسك الأسري الظاهري لا ينفي بالضرورة وجود أنماط خفية من العنف، خاصة العنف النفسي، الذي قد يُمارس في أسر تبدو مستقرة من الخارج، وهو ما يؤكد أن العنف الأسري لا يرتبط فقط بالظروف المادية أو السكنية، بل يتصل أيضاً بمنظومة القيم السائدة، وعلاقات القوة داخل النسق الأسري، وبأساليب التنشئة الاجتماعية.

وتُبرز نتائج الدراسة خصوصية وضع الفتاة الجامعية، بوصفها فئة تعيش مرحلة انتقالية بين الاعتماد الأسري والسعي نحو الاستقلال الاجتماعي والمعرفي، الأمر الذي قد يضعها في موقع صراعي داخل الأسرة، ويجعلها أكثر عرضة لبعض أنماط العنف، سواء بدافع الضبط الاجتماعي أو المحافظة على الأدوار التقليدية.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد الدراسة أن معالجة ظاهرة العنف الأسري ضد الفتاة الجامعية في المجتمع الليبي لا يمكن أن تقتصر على الحلول القانونية أو العقابية وحدها، بل تتطلب مقاربة شمولية تشترك فيها الأسرة، والمؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال تعزيز ثقافة الحوار داخل الأسرة، ونشر الوعي بحقوق المرأة، وتطوير برامج إرشادية وتربوية تستهدف الوالدين والشباب على حد سواء.

وتُعد هذه الدراسة إضافة علمية في مجال البحوث الاجتماعية الليبية، لما تقدمه من قراءة ميدانية لواقع العنف الأسري ضد الفتاة الجامعية، وما تفتحه من آفاق بحثية مستقبلية لدراسات أعمق تتناول فئات نسائية أخرى، أو تقارن بين البيئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع الليبي.

المراجع :

1. أحمد، ممدوح صابر، (2012) ، أشكال العنف الأسري الموجه ضد المرأة وعلاقته ببعض مهارات توكيد الذات في العلاقات الزوجية، دراسة ميدانية غير منشورة، محافظة المنيا، جمهورية مصر العربية.
2. التير، مصطفى. (1997) ، العنف العائلي في المجتمعين الليبي واللبناني، دراسة ميدانية غير منشورة.
3. حسين، طه عبد العظيم، (2007)، سيكولوجية العنف: المفهوم، النظرية، العلاج، الرياض، الدار الصولقية للتربية.

4. الدويبي، عبد السلام بشير، العنف العائلي: الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية والعلاجية (المجتمع الليبي نموذجاً)، دراسة إلكترونية.
5. رمزي، ناهد، سلطان، عادل، (1999)، العنف ضد المرأة: رؤية النخبة والجمهور العام (دراسة تقريرية) المجلس القومي للمرأة.
6. رمزي، ناهد، سلطان، عادل، (2000)، العنف ضد المرأة: دراسة عاملية مقارنة، المجلة الاجتماعية القومية، العدد 1.
7. الرويهان، خالد، (2008)، العنف الأسري ضد المرأة وأشكاله المعاصرة. دراسة ميدانية غير منشورة.
8. زايد، أحمد وآخرون، (2002)، تصميم البحوث الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية.
9. صابر، أحمد ممدوح، (2012)، أشكال العنف الأسري الموجه ضد المرأة وعلاقتها بمهارات توكيد الذات. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، العدد (8).
10. صفوت، فرج إبراهيم، وهبة إبراهيم، (1999)، إدراك العنف ضد المرأة بين المصريات والسعديات: (دراسة ميدانية على عينة من الطالبات الجامعيات، جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية)، مجلة جامعة أسيوط، كلية التربية، العدد (2).
11. العوادة، أمل. (2002)، العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية غير منشورة، المملكة الأردنية الهاشمية.
12. غانم، منى، وآخرون، (2005)، أشكال العنف الأسري ضد المرأة، دراسة اجتماعية غير منشورة.
13. فهمي، مصطفى، القطفان، محمد علم (1977م)، علم النفس الاجتماعي، ط2، القاهرة، مكتبة النحانجي.
14. المحيميد، علي محمد عبد العزيز، (2008)، العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
15. المصري، عبدالله، ومسعود، سلطنة، (2013)، العنف الأسري ضد الفتاة الجامعية في المجتمع الليبي، دراسة ميدانية غير منشورة، ليبيا.